دراسة العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي: دراسة نظرية
Study of Relationship between political Connections and tax avoidance: Theoretical Study

إعداد

محمد عبده يوسف عبده

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

تحت إشراف

أ.د. / سيد أحمد عبد العاطي نصر الدين

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة القاهرة

د./ مراد السيد صبره

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة الحالية تناول العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على الدراسة النظرية من خلال عرض الإطار النظري لكلٍّ من الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هذه المتغيرات وتحليلها؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها، وكذلك تحديد اتجاه تلك العلاقات، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج التي من أهمها؛ اختلاف الآراء حول العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي؛ حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بينهما، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة عكسية بينهما، في حين لم تتوصل بعض الدراسات إلى وجود علاقة بينهما.

الكلمات المفتاحية :الروابط السياسية؛ ممارسات التجنب الضريبي.

Abstract:

The main objective of this study is to theoretically investigate the relationship between political Connections and tax avoidance. This study includes the conceptual framework and literature review related to this relationship.

The findings of this study reveal that: There is a debate about this relationship, whereas, some studies have found a positive relationship between political Connections and tax avoidance, other studies have found a negative relationship, and third studies have found no relationship between political Connections and tax avoidance.

Keywords: political Connections; tax avoidance.

١- مشكلة البحث:

جذبت الروابط السياسية Political Connection (PCON) في السنوات الأخيرة اهتمام العديد من الباحثين في دول العالم المختلفة، وذلك بسبب الاتجاه المتزايد لدي الشركات نحو السعي وراء إقامة الروابط السياسية للاستفادة من المنافع والمزايا التي تحصل عليها الشركات المرتبطة سياسياً مقارنة مع مثيلتها من الشركات غير المرتبطة سياسياً، ومن أمثلة هذه المنافع أو المزايا الاقتراض بشروط ميسرة من البنوك وبمزايا ائتمانية كثيرة، بالإضافة إلي الحصول علي مزايا من الحكومة مثل دفع ضرائب أقل.

يُمكن أن توصف المنشأة علي أنها ذات روابط سياسية إذا كان لديها أحد المساهمين الكبار (يسيطر علي ١٠% من حقوق الملكية علي الأقل) أو أحد

المسؤولين الداخليين (المدير التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس أو أمين مجلس الإدارة) ويكون عضواً في البرلمان أو عضو في حزب من الأحزاب أو أن يكون ذا صلة وثيقة بأحد السياسين البارزين في شكل صداقة شخصية أو علاقة أسرية، أيضاً إذا كانت المنشأة لديها ملكية حكومية أو مملوكة للدولة، أو ساهمت المنشأة في الحملات الانتخابية لأحد المرشحين التابعين لها (Berkman & Galpoththage, 2016). كما أشارت بعض الدراسات إلي أن وجود روابط سياسية بمنشآت الأعمال عادة ما يصاحبه تأثيرات سلبية مثل انخفاض قيمة المنشأة وجودة الأرباح وزيادة ممارسات التجنب الضريبي وتقل كفاءة الاستثمار بالتبعية.

في ضوء الفصل بين الملكية والإدارة وما يترتب عليها من تعارض المصالح بين طرفي علاقة الوكالة، فإن المدير التنفيذي يُعد المسئول عن إدارة الأنشطة والعمليات المختلفة علي مستوي الشركة، ومن ثم تقع سئولية اتخاذ قرار ممارسة التجنب الضريبي علي عاتقة لما له من سلطة وتأثير جوهري في تبني السياسات الضريبية المختلفة. يميل بعض المُدراء التنفيذيون نحو ممارسة أنشطة التجنب الضريبي بهدف ترسيخ سلطتهم وتحقيق منافع شخصية، وتصدير صورة إيجابية عن الأداء المالي للشركة، حيث يمارسون أنشطة معقدة وغير واضحة كقناع لتبني السلوك الانتهازي التي من شأنه تحقيق أهداف التجنب الضريبي (Cooper, Gulen, & Ovtchinnikov, 2010).

يُعد التجنب الضريبي بمثابة إحدي السياسات التي تعتمدها الإدارة لتعظيم الربحية، حيث أشارت دراسة (Lanis, Richardson, Liu, & McClure, 2022) إلي أن التجنب الضريبي يشتمل علي كل نشاط أو سلوك أو إجراء يتم تنفيذه لتقليل العبء الضريبي بشكل قانوني. وينقسم إلي نوعين يتثل النوع الأول في التجنب الضريبي غير الضار Non Aggressive Tax Avoidance وهو عبارة عن التجنب الضريبي القائم علي مزج منظمات الأعمال بين الأنشطة القانونية بغرض تجنب سداد الضريبة، بالإضافة إلي أن تلك الأنشطة تتفق مع الأهداف الاجتماعية والإقتصادية التي يسعي المُشرع إلي تحقيقها عند صياغة القانون الضريبي. أما النوع

الثاني من التجنب الضريبي فهو التجنب الضار Aggressive Tax Avoidance ويعرف علي أنه سلوك ينظر إلي تخفيض العبء الضريبي لمنظمات الأعمال علي أنه الأولوية الأكثر أهمية.

كما توجد آراء متباينة بشأن آثار ممارسات التجنب الضريبي، حيث يري البعض أن ممارسات التجنب الضريبي تعزز من قيمة المنشأة لأنه يزيد التدفقات النقدية للمساهمين ويقلل من الضرائب المدفوعة للجهات الضريبية. ومن ناحية أخري التجب الضريبي يُمكن أن يؤدي إلي مشاكل الوكالة (نظرية الوكالة) بين الإدارة والمساهمين، حيث يُمكن للإدارة استخدام التجنب الضريبي لتحقيق مكاسب شخصية، من خلال حجب الأخبار السيئة عن المستثمرين الخارجيين بحجة تخفض الالتزامات الضريبية والمبالغة في الأداء المالي مما يؤدي إلي احتمال حدوث زيادة في التلاعب بالمعلومات، وبالتالي عدم تماثل المعلومات وعدم شفافية التقارير المالية وزيادة مشاكل الوكالة بما يترتب علي ذلك من خفض كفاءة الاستثمار (Kolias, Koumanakos, & Taxation, 2022).

كما فحصت العديد من أدبيات المحاسبة والتمويل العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي سواء في الأسواق المتقدمة أوالناشئة، حيث توصلت بعض الدراسات (Putri & Aristantia, 2022; Sayati, Evana, Dharma, & Research, 2023)إلي عدم وجود علاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، في حين وجدت بعض الدراسات (Rustiarini & Sudiartana, 2021; Tee, Teoh, & Hooy, 2022; Yudanto, Damayanti, & Ventura, 2021) أن هناك علاقة موجبة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع ذلك إلي العديد من الأسباب من ضمنها أن الشركات التي تشعر بامتياز من قبل الحكومة تميل إلى ممارسة التجنب الضريبي لأنها تشعر بالحماية ولن يتم فحصها بالتفصيل من قبل السلطات الضريبية، وكذلك فإنه يُمكن للروابط السياسية أن تؤثر على التشريعات الضريبية من خلال التأثير الذي تمارسه الشركات والأفراد على صناع القرار. الشركات ذات الروابط السياسية القوية قد تكون قادرة على التأثير في

صياغة القوانين الضريبية بطريقة تحقق لها مزايا ضريبية. يمكن أن تتضمن هذه التأثيرات تعديل القوانين لتوفير إعفاءات ضريبية معينة أو استثناءات خاصة، وأيضاً فإن الشركات والأفراد الذين لديهم روابط سياسية قوية يُمكن أن يحصلوا على معلومات مبكرة حول التغييرات التشريعية أو السياسات الضريبية الجديدة، وهذا يُمكن أن يمكنهم من اتخاذ خطوات استباقية للاستفادة من الثغرات القانونية قبل الشركات أو الأفراد الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، قد يتمكنون من الحصول على امتيازات ضريبية خاصة أو تخفيضات ضريبية لا تكون متاحة للجميع.

من ناحية أخري، توصلت بعض الدراسات (Alfandia & Putri, 2023; Indarto, Widarjo, & Research, 2021; Putra & Suhardianto, 2020) إلي وجود علاقة سالبة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، وأرجعوا السبب في ذلك إلي أن الشركات التي لديها علاقات سياسية لن تُسيء استخدام سلطتها في تنفيذ ممارسات التجنب الضريبي وستتبع هذه الشركات دائماً سياسات تنظيمية مختلفة، حتي لا تضر الشركة بسمعتها الجيدة. وكذلك يُمكن للشركات إن تتراجع عن دفع الضرائب ويزداد التجنب الضريبي والتهرب الضريبي، عندما ترى الشركات أن النظام الضريبي يفيد فقط الشركات التي لها علاقات سياسية قوية، قد تتجه إلى التهرب أو تجنب دفع الضرائب. هذا يُمكن أن يؤدي إلى ضعف الثقة في النظام الضريبي والشعور بعدم العدالة الاقتصادية. فالشركات ذات الروابط السياسية تستفيد من مزايا ضريبية لا تتوفر للجميع، مما يزيد من عدم المساواة الاقتصادية. في المقابل، تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك هذه الروابط نفسها مضطرة لدفع ضرائب أعلى، مما يضعها في موقف تنافسي غير عادل.

يتضح مما سبق، وجود تضارب في نتائج الدراسات السابقة التي اختبرت أثر الروابط السياسية علي ممارسات التجنب الضريبي، ونظراً لأن ممارسات التجنب الضريبي تُعد أهم وسيلة شائعة لتقليل الالتزامات المالية وتعزيز الكفاءة المالية.والتي يكون لها تأثير كبير علي قرارات المستثمرين وأسعار الأسهم وكفاءة الاستثمار، كما أن هناك عددًا محدودًا من الدراسات التي حاولت دراسة العلاقة بين الروابط السياسية

وممارسات التجنب الضريبي، بالإضافة إلى عدم دراسة هذه العلاقة في البيئة المصرية، وذلك في حدود علم الباحث، فإن هناك حاجة إلى دراسة مدى تأثير الروابط السياسية على ممارسات التجنب الضريبي بالتطبيق على المنشأت في البيئة المصرية.

في ضوء ما سبق يتمثل التساؤل البحثي للدراسة الحالية في السؤال الآتي: هل توجد اتجاهات بحثية جديدة يمكن من خلالها تفسير مدي تأثير الروابط السياسية علي ممارسات التجنب الضريبي علي نحو أفضل من الاتجاهات البحثية الحالية؟

٢- أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي.
- استعراض العديد من الدراسات السابقة التي قامت بدراسة العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج والاتجاهات البحثية التي يمكن أن تفسر هذه العلاقة على نحو أفضل.

٣- أهمية البحث:

المساهمة في إثراء العلم والمعرفة في أدبيات المحاسبة والتمويل؛ وذلك من خلال إلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية لكل من الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، وتحليل الدراست السابقة ذات الصلة.

٤- منهج البحث:

يتمثل المنهج المستخدم في تحقيق أهداف البحث في استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة، وفقًا لما أسفرت عنه جهود الباحث، بهدف استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، وتحليلها للوقوف على طبيعة العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي نظرياً.

٥- حدود البحث:

يقتصر البحث على التأصيل العلمي والدراسة النظرية التحليلية للأدبيات في مجال العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، دون التطبيق والاختبار الميداني.

٦- خطة البحث:

انطلاقًا من أهمية البحث وتحقيقًا لأهدافه، يمكن استكمال ما تبقى من البحث كما يلي:

- القسم الثاني: الإطار المفاهيمي للروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي.
- القسم الثالث: استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي وتحليلها.
- القسم الرابع: الخلاصة والنتائج.

٧- الإطار المفاهيمي للروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي:

يهتم الباحث في هذا الجزء من البحث بتوضيح المفاهيم الأساسية التي وردت في دراسات الأدب المحاسبي، وبما يتوافق مع موضوع البحث وطبيعة المشكلة البحثية، ثم تحليل الاتجاهات البحثية لموضوع البحث كما يلي:

١/٧. الإطار النظري للروابط السياسية:

١/١/٧. مفهوم الروابط السياسية للشركات:

أصبحت الروابط السياسية ظاهرة واسعة الانتشار في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، حيث تميزت بتزايد الاهتمام البحثي في السنوات الأخيرة، فتم مُلاحظة التزايد الواضح في تعيين السياسيين كأحد أعضاء مجلس الإدارة، أو مشاركتهم في ملكية بعض الشركات التي وفرت لهم المساعدة والرعاية أثناء الفترات الانتخابية، وذلك لحين وصولهم إلي مناصبهم السياسية المستهدفة. بالإضافة إلي محاولة الشركات جذب المديرين من ذوي الخبرة السياسية للإنضمام إلي مجالس

إدارتها، بالشكل الذي أصبح من الضروري معه الوقوف علي ماهية أو تعريف الروابط السياسية للشركات.

هذا، وقد تعددت المفاهيم النظرية المفسرة للشركات ذات الروابط السياسية، ويُمكن استعراض أهم تلك المفاهيم وفقاً لما ورد ببعض الدراسات السابقة. وذلك كما يلي:

توصف الشركات علي أنها ذات روابط سياسية، إذا كان لدي الشركة واحد علي الأقل من المساهمين الكبار، أو أحد المسئولين الكبار(المدير التنفيذي، رئيس أو نائب رئيس أو أمين مجلس الإدارة) يشغل عضواً في البرلمان أو عضواً في أحد الأحزاب السياسية أو يكون ذا صلة بأحد السياسيين الكبار سواء في شكل صداقة أو علاقة أسرية وعائلية (Faccio, Masulis, & McConnell, 2006).

توصف الشركات علي أنها ذات روابط سياسية، إذا كانت الشركات لها اتصال بالمسئولين الحكوميين، وذلك إذا تم تعيين أحد موظفي الحكومة في مجلس إدارة الشركة كمدير تنفيذي، أو في منصب رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه. كذلك إذا شاركت الشركة في تمويل الحملات الانتخابية لأحد السياسيين المرتبطين بها، أو كان من المتوقع ارتباطها به في المستقبل بعد الوصول للمكانة السياسية المطلوبة (Cooper et al., 2010; Narayanaswamy, 2013; Putri & Aristantia, 2022).

توصف الشركات علي أنها ذات روابط سياسية في جمهورية مصر العربية إذا توافرت بها إحدي الحالات التالية (عبد الونيس ، ٢٠١٧):

- أن يكون أحد مساهميها الكبار من رجال السياسة (يسيطر علي ١٠% علي الأقل من حقوق التصويت) أو قريب لأحد منهم مثل، الزوجة والأبناء والأخوة، أو لديه علاقة وطيدة مع أحد السياسيين في شكل صداقة شخصية أو علاقة أسرية أو يكون عضواً في البرلمان أو أحد الأحزاب.
- أن يكون أحد كبار المسئولين (المدير التتنفيذي، رئيس مجلس الإدارة، نائب الرئيس، أحد أعضاء المجلس، أمين المجلس) من رجال السياسة أو أحداً منهم

مثل، الزوجة والأبناء والأخوة، أو لديه علاقة وطيدة مع أحد السياسيين في شكل صداقة شخصية أو علاقة أسرية.

- الملكية الحكومية في الشركات، وذلك لإعتبار الملكية الحكومية نوعاً من الروابط السياسية التي تساعد الشركات في الحصول علي موارد الدولة.
- مساهمة الشركات في تمويل الحملات الانتخابية لدعم ومساندة رجال السياسة في تنفيذ برامجهم الانتخابية.

توصف الشركات علي أنها ذات روابط سياسية في دولة الصين؛ إذا كان أحد المديرين التنفيذيين ضابطاً حالياً أو سابقاً بالحكومة المركزية أو الحكومة المحلية أو الجيش، أو إذا كان أحد الأعضاء في مجلس الشعب الصيني (CPC) Chinese People's Congress، أو كان أحد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري السياسي لمجلس الشعب الصيني Chinese People's Political Consultative Conference (CPPCC)، أو إذا كانت الشركة مرتبطة بمسئول عسكري (Yu, Lin, Chang, & Wang, 2020).

تُصنف الشركات علي أنها ذات روابط سياسية وفقاً لطول فترة الارتباط السياسي وذلك إذا حافظت علي روابطها السياسية لمدة عشر سنوات متواصلة علي الأقل، وبخلاف ذلك تُعد الشركات حديثة العهد ببناء روابطها السياسية. أما من حيث هيكل الملكية، فُتصنف الشركات علي أنها مرتبطة سياسياً إذا كانت ذات ملكية حكومية، أو تنتمي للقطاع الخاص وأحد مدرائها أو أحد كبار المساهمين المسيطرين بها مرتبط سياسياُ. وأخيراً، تُصنف الشركات وفقاً لطبيعة الروابط السياسية إلي شركات مرتبطة سياسياً إذا كان لديها علي الأقل مساهم مسيطر واحد بحيث يمتلك ١٠% علي الأقل من حقوق التصويت، أو كان المدير التنفيذي وثيق الصلة بكبار السياسيين سواء من خلال الصداقة أو العلاقات الأسرية (Ganguly, Mishra, & Parikh, 2023).

بناءً علي ما سبق، يمكن للباحث تعريف الروابط السياسية للشركات التي تتوافق مع بيئة الأعمال المصرية، علي أنها تُعد بمثابة أحد الأصول غير الملموسة للشركات التي يتم اكتسابها بناءً علي العلاقات غير التعاقدية التي تعكس الارتباط الشخصي بالمسئولين الحكوميين بشكل يحقق مصالح كلا الطرفين، بما يكون له تأثير مزدوج علي كلٍ من الموارد المتاحة وأداء الشركة، حيث يري الباحث أن الروابط السياسية للشركات تتحقق إذا توافرت فيها خاصية واحدة علي الأقل من الخصائص التالية:

- تركز الملكية الحكومية بالشركات، وذلك نتيجة استحواذ الدولة علي حصة في ملكية أسهم الشركة بنسبة تفوق ٥٠%.
- وجود أحد أعضاء مجلس الإدارة (المدير التنفيذي CEO، أو رئيس مجلس الإدارة أو نائبه) يشغل منصب سياسي بارز، أو عضواً بالبرلمان، أو عضواً بأحد الأحزاب السياسية البارزة، أو تربطه علاقة صداقة بأحد السياسيين البارزين.
- وجود أحد كبار المساهمين المسيطرين (يسيطر علي ١٠% من أسهم وحقوق التصويت بالشركة) يشغل منصب سياسي بارز، أو عضواً بالبرلمان، أو عضواً بأحد الأحزاب السياسية البارزة، أو تربطه علاقة صداقة بأحد السياسيين البارزين.
- مساهمة الشركة في تمويل الحملات الانتخابية للسياسيين الحاليين أو المرتقبين.

٢/١/٧. النظريات المفسرة لإقامة الروابط السياسية:

ساهم تداخُل القوة السياسية والاقتصادية في تزايد أهمية الروابط السياسية للشركات في جميع أنحاء العالم، بما قد يحفز الشركات لإقامة روابطها السياسية من أجل تعزيز فرص نجاحها في المستقبل، كما تفيد الروابط السياسية كلا الطرفين؛ حيث يوزع السياسيون المكافآت في شكل سياسات وامتيازات لتلك الشركات مقابل تعاونها المالي والسياسي، في حيت تستخدم تلك الشركات الروابط لتحصين نفسها، لذا تهدف النظريات المفسرة لبناء الروابط السياسية إلي تفسير الأسباب التي تسعي الشركات والسياسيين من ورائها لبناء الروابط السياسية. وفي هذا الإطار قدمت الدرسات

السابقة العديد من النظريات لتفسير تبني الشركات للروابط السياسية، ومن أهم هذه النظريات ما يلي (Dewi & Pramanaswari, 2024):

١/٢/١/٧. نظرية أصحاب المصالح:

وفقاً لهذه النظرية، يجب أن تكون الشركات علي علاقة جيدة مع أصحاب المصالح، وذلك من خلال تلبية احتياجاتهم ورغباتهم. وتستند هذه النظرية علي نموذجين، هما (١) نموذج تخطيط السياسات والأعمال (The Policy and Business Planning) والذي بمقتضاه تركز نظرية أصحاب المصالح علي الأساليب التي يُمكن للشركات استخدامها لإدارة علاقات الشركة مع أصحاب المصالح، (٢) نموذج المسئولية الاجتماعية للشركات لإدارة العلاقات مع أصحاب المصالح (The Corporate Social Responsibility Model Of Stakeholder Management) ويهتم هذا النموذج بتوسيع نطاق خطة الشركة ليشمل التأثيرات الخارجية التي قد تكون معاكسة للشركة، وتأتي هذه التأثيرات المعاكسة من قبل الهيئات الحكومية ذات الاهتمامات الخاصة بالمشاكل الاجتماعية. ويُمكن الإفصاح عن هذه الأنشطة من خلال تقرير الاستدامة للإبلاغ عن الأداء البيئي والاجتماعي والمالي (Putri & Aristantia, 2022).

من هذا المنطلق تحتاج الشركات إلي بناء علاقات مع السياسيين والمسئولين الحكوميين لتحقيق أهدافها الاجتماعية. ومع ذلك قد تُؤدي هذه الروابط إلي زيادة الأعباء والتكاليف علي الشركات، لأن هذه الأهداف قد تضر بمصالح المساهمين. ومن ثم، يجب تحقيق الموازنة بين أهداف المساهمين وأهداف الأطراف الأخري المرتبطة سياسياً. وهذا هو مضمون نظرية أصحاب المصالح والتي تسعي إلي تحقيق المنفعة التبادلية المشتركة بين الشركة وأصحاب المصالح المرتبطة بها. لذا فإن مشاركة الشركة في تحمل تكاليف الحملات الانتخابية للسياسيين يكون في مقابل الانتفاع بالمزايا التي تحققها الشركة من روابطها السياسية لتحقيق مصلحة أصحاب المصالح.

٢/٢/١/٧. نظرية تعزيز السمعة:

يُعدُ بناء السمعة من الأمور الاستراتيجية التي قد تلجأ إليها الشركات وذلك أمرين هما: **أولاً؛** تحسين الثقة عند اختراق أسواق رأس المال، بالشكل الذي قد يدفع الشركات إلي تعزيز سمعتها من خلال بناء روابط سياسية مع السياسيين ذوي السمعة الطيبة، وذلك بسبب اعتماد المستثمرين علي الشركات ذات السمعة الطيبة لاتخاذ قرارات الاستثمار، كما هو الحال في الأسواق التي تتميز بضعف نظم حماية المستثمرين. **ثانياً؛** يعد بناء السمعة أمراً هاماً في الأسواق التي تتسم بعدم اكتمال المعلومات، وانخفاض جودة الافصاح (Tee et al., 2022).

وعلي ذلك، قد تستعين الشركات التي قد تعاني من ضعف جودة الأرباح إلي بناء علاقات سياسية لإرسال إشارة إلي السوق لتحسين سمعتها وصورتها بالشكل الذي قد يجعل الروابط السياسية بديلاً عن الإفصاح عن معلومات محاسبية ذات جودة أفضل، وبالتالي التخفيف من التكاليف (الآثار السلبية للروابط السياسية) التي قد تواجهها الشركات المرتبطة سياسياً نتيجة انخفاض جودة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها.

لذا، قد تنشئ الشركات روابطها السياسية من وجهة النظر القائمة علي نظرية تعزيز السمعة، وذلك للحصول علي الموارد النادرة وحمايتها من الأحداث الطارئة الخارجية، وذلك في مقابل تحقيق احتياجات السياسيين وأهدافهم الاجتماعية.

٣/١/٧. مزايا وعيوب إقامة الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية:

يرتبط إقامة أو بناء الروابط السياسية من وجهة نظر الشركات من الناحية المحاسبية بالعديد من المزايا التي قد تحققها الشركات مقارنة بالعيوب التي قد ترتبط بها، ويمكن توضيح المزايا والعيوب كما يلي:

١/٣/١/٧. مزايا إقامة الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية:

- تُمكن الروابط السياسية الشركات من الضغط علي المؤسسات التمويلية التابعة للدولة للحصول علي القروض اللازمة لها بأقل شروط للمديونية، وبأقل تكلفة لرأس المال (أقل سعر فائدة مقارنة بالسعر الموجود بالسوق)، وذلك لأن الروابط السياسية يمكن أن تحسن الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة.كذلك قد تخصص المؤسسات التمويلية قدراً أكبر من القروض الممنوحة للشركات المرتبطة سياسياً لتدعيم علاقاتها مع السياسيين والحكومة (Ganguly et al., 2023).
- تُمكن الروابط السياسية الشركات من تطبيق المزيد من ممارسات التجنب الضريبي، لتخفيف العبء الضريبي حتي لو وصل الأمر لتطبيق ممارسات التجنب الضريبي التعسفي. وذلك استغلالاً لما توفره الروابط السياسية من انخفاض مخاطر الاكتشاف، وانخفاض الحاجة إلي الشفافية(Silva, Xavier, Gambirage, & Camilo, 2018; Yudanto, Damayanti, & Ventura, 2022).
- تُمكن الروابط السياسية الشركات من التمتع بقوة سوقية أعلي، وذلك من خلال الحصول علي العقود الحكومية، وتخفيف المتطلبات التنظيمية والرقابية مثل: القيود والتراخيص والقوانين التي تفرضها الحكومة علي باقي الشركات غير المرتبطة سياسياً، بالإضافة إلي تحقيق إشراف تنظيمي أكثر صرامة علي الشركات المنافسة للشركات المرتبطة سياسياً وذلك للضغط عليها. بالشكل الذي قد يُمكن الشركات المرتبطة سياسياً من تعظيم حصتها السوقية، وحمايتها من مخاطر تزايد قوتها الاحتكارية(Yu et al., 2020).
- تُمكن الروابط السياسية الشركات من الحصول علي الدعم الحكومي والمساعدات والإعانات الحكومية خاصة في فترات الأزمات المالية، وأوقات التعثر المالي. وبالتالي، تُعدُ الروابط السياسية بالنسبة للشركة بمثابة التأمين ضد الأحداث السلبية والصدمات الخارجية(Tee et al., 2022).

في ضوء ما سبق يري الباحث **أن** الروابط السياسية تُمكن الشركات من تحسين سمعتها وإرسال إشارات للسوق تفيد تلك الشركات بقوة، وتزيد من قدرتها علي مواجهة مخاطر التخلف عن سداد مديونياتها، وبالتالي تساعد علي زيادة كفاة الاستثمار في تلك الشركات.

٢/٣/١/٧. عيوب إقامة الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية:

- تُعدُ الروابط السياسية للشركات بمثابة أدوات تُمكن السياسيين الباحثين عن التربح لتحقيق أهدافهم السياسية، ولكن ليس مجاناً؛ فقد تتحمل الشركة المرتبطة سياسياً تكاليف إضافية لتقديم خدمات للسياسيين. علي سبيل المثال، توظيف العديد من المواطنين أثناء فترة الانتخابات أو تمويل حملات السياسيين الانتخابية، بما قد يؤثر علي أداء الشركات المرتبطة سياسياً، لأن الأهداف التي يسعي إليها السياسيون أو المسئولون الحكوميون تنحصر في النجاح في الانتخابات والبقاء فترة طويلة في مناصبهم السياسية، بما قد لا يتماشي مع تعظيم ثروة المساهمين(Trifonov & Finance, 2021).

- انخفاض قيمة الشركة المرتبطة سياسياً نتيجة فقدان السياسيين أو المسئولين الحكوميين المرتبطة بهم لسلطتهم ومناصبهم السياسية، وكذلك اكتساب السياسيون الخصوم للسلطة، بمعنى أوضح، الشركة قد تكون استفادت من علاقتها بشخصيات سياسية قوية، ولكن إذا خسر هؤلاء السياسيون مناصبهم أو تم استبدالهم بخصومهم، فقد تتأثر الشركة سلبًا. السبب هو أن تلك الروابط التي كانت مفيدة قد تصبح غير مجدية أو حتى ضارة. بتعبير آخر، وجود "أصدقاء غير مناسبين في الوقت الخطأ "يعني أن الشركة قد تتعرض للمخاطر عندما يتغير المناخ السياسي، بحيث تصبح علاقاتها السابقة عبئًا أكثر من كونها ميزة. والدليل علي ذلك، ما توصلت إليه دراسة (Goldman, Rocholl, & So, 2009) بشأن ردود فعل أسعار الأسهم بالتطبيق علي عينة من الشركات الأمريكية خاصة بعد فوز الحزب الجمهوري بالانتخابات الرئاسية في عام (٢٠٠٠م)، ولوحظ ارتفاع قيمة الشركات

المرتبطة سياسياً بالحزب الجمهوري مقابل انخفاض قيمة الشركات المرتبطة بالحزب الديمقراطي الخاسر في الانتخابات.

- قيام مدراء الشركات المرتبطة سياسياً بإخفاء المزايا التي يمكن الحصول عليها من إقامة الروابط السياسية، وذلك لخداع المستثمرين وأصحاب المصالح الأخري، وتحقيق مكاسب علي حسابهم. بالشكل الذي قد يُنبئ عن ارتفاع مشاكل الوكالة وما يرتبط بها من تكاليف، نتيجة تزايد حالة عدم تماثُل المعلومات، وإخفاء المعلومات المحاسبية السلبية، للحفاظ علي الروابط السياسية مع الحكومة. بما قد يتسبب في انهيار أسعار أسهم تلك الشركات في المستقبل وبالتالي التأثير علي كفاءة الاستثمار في تلك الشركات، وذلك بمجرد الاعلان عن المعلومات المحاسبية المُخبأه (Xu, Yuan, Jiang, & Chan, 2015).

توفر الروابط السياسية للشركات الحماية من الإجراءات العقابية والرقابية التي قد تفرضها الهيئات الرقابية والتنظيمية بالدولة، بما قد يجعلها تُولي اهتماماً أقل بجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، بالشكل الذي قد يؤدي إلي انخفاض جودة الأرباح نتيجة تطبيق الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح، وذلك لتسهيل إخفاء التلاعب بالمعلومات المحاسبية، استغلالاً لمزايا السمعة الجيدة للشركات المرتبطة سياسياً. وهذا قد يؤدي إلي ارتفاع مخاطر انهيار أسعار أسهمها في المستقبل وبالتالي انخفاض كفاءة الاستثمار (Ganguly et al., 2023).

في ضوء ما سبق، يتضح أن الروابط السياسية للشركات تُعدُ سلاحاً ذو حدين؛ حيث يمكن اعتبار الروابط السياسية ميزة للشركات، عندما تُمكن الشركات من تطبيق المزيد من ممارسات التجنب الضريبي. بالإضافة إلي أن الروابط السياسية تُمكن الشركات من تحسين سمعتها وإرسال إشارات للسوق تفيد بقوة تلك الشركات، وقدرتها علي مواجهة مخاطر التخلف عن سداد مديونياتها، وبالتالي تساعد علي زيادة كفاءة الاستثمار في تلك الشركات. كما يمكن اعتبارها من ضمن العيوب للشركات عندما تنخفض قيمة الشركة المرتبطة سياسياً نتيجة فقدان السياسيين أو المسئولين الحكوميين

المرتبطة بهم لسلطتهم ومناصبهم السياسية، وبالتالي تقل كفاءة الاستثمار بالنسبة لتلك الشركات. لذا يجب تحديد التأثير الحقيقي للروابط السياسية علي ممارسات التجنب الضريبي.

٢/٧. الإطار النظري لممارسات التجنب الضريبي:

١/٢/٧. مفهوم ممارسات التجنب الضريبي:

عرفت دراسة (Khan, Srinivasan, & Tan, 2017) ممارسات التجنب الضريبي علي أنها إنخفاض الضريبة بشكل صريح عن طريق مجموعة من الأنشطة التي تمارسها الشركات منها الإستثمار في الأنشطة المعفاة من الضرائب وإستغلال ثغرات القانون الضريبى، ولكنها لا تصل إلى درجة التجنب الضريبي الضار التعسفي لأنها لا تخالف القانون.

أوضحت دراسة (Dyreng, Hanlon, & Maydew, 2019) ممارسات التجنب الضريبي بأنه عبارة عن مدي واسع يتضمن أنشطة التخفيض الضريبي بدءً من الإستثمارات المقبولة ذات الإمتيازات الضريبية وصولاً إلي الإستراتيجيات الضريبية المُتعسفة أو الخطرة التي قد يتم دعمها وتأييدها قانوناً إذا تم إكتشافها من خلال عملية الفحص الضريبي.

عرف كل من (Yudanto et al., 2021) ممارسات التجنب الضريبي على أنه عبارة عن تعمد الشركة تخفيض إلتزاماتها الضريبية من خلال وسائل أو إستراتيجيات قانونية أو غير قانونية.

كما أوضحت دراسة (Dewi & Pramanaswari, 2024) أن ممارسات التجنب الضريبي هو عمل قانوني وآمن من قبل دافعي الضرائب لأنه لا يضر بنصوص وأحكام السياسات الضريبة وذلك من خلال استغلال نقاط الضعف والثغرات في تلك القوانين لتخفيض العبء الضريبي.

وعلي ذلك، فإن ممارسات التجنب الضريبي تعتمد على استغلال قانون الضرائب في تخفيض مبلغ الضريبة، وأن هناك عدة دوافع لقيام مديرو الشركات بممارسات التجنب الضريبي وذلك لتعظيم المنافع الشخصية، أو تحقيق منافع للمساهمين، ولكن يتوقف اتخاذ القرار بتنفيذ تلك الممارسات على المنافع المترتبة على ذلك مقارنة بالتكاليف التي قد تتحملها الشركة مثل مخاطر التقاضي نتيجة النزاع مع السلطات الضريبية (عيد محمود ،٢٠٢٠).

وهكذا يتضح للباحث من خلال استقراء الدراسات السابقة أن هناك إختلافاً في مفهوم ممارسات التجنب الضريبي كما ورد في هذه الدراسات.

وعلي ذلك، وفي ضوء ما سبق عرضه يُمكن للباحث تعريف ممارسات التجنب الضريبي على أنها تلك الوسائل والأنشطة المستخدمة من قبل الشركة لتخفيض مقدار عبء الضريبة، وذلك من خلال اتباع وسائل قانونية مثل استغلال الثغرات في القوانين الضريبية، وتحسين التخطيط الضريبي للشركة عبر اختيار هيكل ملكية معين أو إجراء عمليات إعادة هيكلة مالية لتقليل الالتزامات الضريبية. تشمل هذه الممارسات الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، والتخفيضات الائتمانية، أوإتباع وسائل غير قانونية مثل استخدام ممارسات إدارة الأرباح السلبية لتخفيض الدخل المحاسبي الذي يُعد أساساً لحساب الربح الخاضع للضريبة. وبعد إستعراض مفهوم ممارسات التجنب الضريبي، يتناول الباحث فى النقطة التالية أنواع ممارسات التجنب الضريبي.

٢/٢/٧. أنواع التجنب الضريبي:

يُمكن القول أن التجنب الضريبي ينقسم إلى تجنب ضريبي مقصود وتجنب ضريبي غير مقصود وذلك وفقاً لإرادة المُشرع، فالتجنب الضريبي المقصود هو ذلك التجنب الذي يعنيه المُشرع مسبقاً ويقصده، كالتجنب الناتج عن الإعفاءات أو الحوافز الضريبية والخصومات المقررة بخلاف التكاليف والأعباء اللازمة للنشاط مثل التبرعات والهبات، حيث إن المُشرع يعلم جيداً أن هذه الخصومات تُؤدي إلى تجنب الممول للضريبة، ومع ذلك فهو يُقررها لأنه يهدف من ورائها إلى تحقيق أغراض

أخرى غير تحصيل الضريبة، كالغرض الاقتصادي الذي تهدف إليه الإعفاءات لبعض الأنشطة والمجالات، أو الغرض الاجتماعي مثل السماح بخصم التبرعات والهبات، بينما التجنب غير المقصود، فهو تجنب يُحققه الممول ولا يقصده المُشرع وإن كان يتوقعه أحياناً، كالتجنب الناشئ عن اختيار الممول لكيان قانوني معين، فيفاضل بين أن يكون منشأة فردية أو شركة، أو حتى يختار أن يكون شركة معينة من شركات الأشخاص لا لتحقيق هدف اقتصادي، وإنما لتفتيت الأرباح تجنباً للضريبة، أو قد يتجنب الضريبة عن طريق تغيير نوع الدخل من تجارى إلى مهني، أو من مزاولة نشاط تأجير مفروش إلى تأجير عقار خال، وذلك للاستفادة بالمزايا الضريبية دون أن يقصد المُشرع ذلك (Dewi & Pramanaswari, 2024).

يُمكن للباحث توضيح نقاط الاختلاف بين المستوي المقبول والمستوي غير المقبول للتجنب الضريبي والتهرب الضريبي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١/١) نقاط الفصل والتمييز بين المستوي المقبول وغير المقبول والتهرب الضريبي

م	نقاط الفصل أو التمييز	المستوي المقبول للتجنب الضريبي	المستوي غير المقبول للتجنب الضريبي	التهرب الضريبي
١	الغرض الرئيس	ضمان الكفاءة الضريبية	تجنب سداد الضرائب أو تخفيضها بشكل جوهري	الامتناع عن دفع الضرائب
٢	الطبيعة	تعظيم المنافع الضريبية في ضوء قصد ومضمون الأحكام والنصوص المواد القانونية	التلاعب بأوجه القصور والثغرات القانونية، ومن ثم الإلتزام الشكلي بنص القانون.	التهرب من سداد الضرائب عن طريق الخرق الفعلي للقانون
٣	الدعم والتأييد المادي	ممارسات ضريبية مؤكدة مدعومة بمجموعة قوية من الأدلة والحقائق والمستندات الصحيحة	ممارسات ضريبية غير مؤكدة مدعومة بمجموعة ضعيفة من الأدلة والحقائق والمستندات أو غير مدعومة تماماً	ممارسات غش واحتيال ضريبي مدعومة ببيانات كاذبة ومستندات مزورة.
٤	الأساليب المستخدمة	الإستثمار في مجالات معفاه أو منخفضة الضريبة، الإهلاك المعجل	استغلال ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الدخل وتفتيت الدخول واستغلال أسعار التحويل لتحويل الدخول بين الفروع في الدول المختلفة فيما يُعرف بأسم الملاجئ الضريبية	إعداد إقرارات ضريبية خطأ أو غير مكتملة. الغش والإدلاء ببيانات ومعلومات كاذبة.

المصدر: إعداد الباحث

٣/٢/٧. منافع وتكاليف ممارسات التجنب الضريبي للشركات:

أبرزت العديد من الدارسات المحاسبية (Eddy & Angela, 2020; Yudanto et al., 2021; Zhou, Ge, Ge, & Politics, 2023) أن لممارسات

التجنب الضريبي منافع تعود للشركة بالفائدة وذلك فى حالة ممارسات التجنب الضريبي المقبول أما فى حالة ممارسات التجنب الضريبي غير المقبول فإن الشركة قد تتحمل تكاليف وتجازف بسمعتها، كما ستعود ممارسات التجنب الضربي بضرر على الحكومة، ونتناول فيما يلي المنافع والتكاليف التي قد تترتب علي ممارسات التجنب الضريبي:

١/٣/٢/٧. منافع ممارسات التجنب الضريبي

٢/٣/٢/٧. تكاليف ممارسات التجنب الضريبي

١/٣/٢/٧. منافع ممارسات التجنب الضريبي:

لعل أبرز تلك المنافع تحقيق وفورات ضريبية وتدفقات نقدية موجبة يمكن استغلالها في تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، مما يعظم من قيمة الشركة، وكذلك زيادة الحوافز والمكافآت التي سيحصل عليها المديرون في حالة قيامهم بممارسات التجنب الضريبي بشكل فعال، كما توجد منافع أخرى تتمثل في انخفاض مستوى مخاطر عدم القدرة على الدفع وانخفاض تكاليف الديون بالتبعية.

كما يري الباحث أن ممارسات التجنب الضريبي تُسهم في تحسين مرونة الشركة المالية، مما يتيح لها تخصيص مواردها بشكل أكثر كفاءة ويزيد من قدرتها على مواجهة التحديات المالية غير المتوقعة. كما قد يؤدي توفير الأموال الناتجة عن التخفيضات الضريبية إلى تعزيز القدرة التنافسية للشركة في السوق من خلال إعادة استثمار هذه الأموال في تطوير المنتجات أو توسيع نطاق الأعمال. علاوةً على ذلك، يساهم التجنب الضريبي في تحسين العوائد على حقوق المساهمين، مما يُعزز من ثقة المستثمرين ويجذب رؤوس أموال إضافية، الأمر الذي يعزز من قدرة الشركة على التوسع والنمو المستدام"

٢/٣/٢/٧. تكاليف ممارسات التجنب الضريبي

توجد العديد من المخاطر والتكاليف والأضرار المترتبة على القيام بممارسات التجنب الضريبي منها، زيادة تكاليف المعاملات والتكاليف القانونية. وزيادة العداء

Hostility تجاه الشركة، السمعة السيئة بين مختلف أصحاب المصالح، فضلًا عن تعرض الشركة لمستويات أعلى من المخاطر السياسية والتنظيمية، وكذلك العقوبات المالية والاجتماعية مثل المقاطعة Boycotts، بالإضافة إلى أن هذه الممارسات قد تؤثر سلباً على أسعار أسهمها في البورصة.

وفي نفس السياق، أشارت دراسة (Rahman, Leqi, & Interest, 2021) إلى أن قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي يمكن أن يفسد العلاقة بينها وبين الحكومة والمجتمع بصفة عامة، وذلك لانخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة القيام بهذه الممارسات، مما يؤثر سلباً على قدرة الحكومة على الوفاء بمتطلبات واحتياجات المجتمع. وفي حالة اكتشاف هذه السلوكيات الانتهازية وقيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي، سوف يدرك المجتمع في هذه الحالة عدم وفاء الشركة بمسئولياتها الاجتماعية، مما يؤدي إلى مقاطعة منتجات الشركة وانخفاض مبيعاتها وأرباحها في المستقبل، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الشركة والعائد على الاستثمارات. وبصورة مشابهة، يُمكن أن تزيد ممارسات التجنب الضريبي من الانتهازية الإدارية من خلال أنشطة تحويل الثروة لصالح الإدارة في صورة مكافآت وحوافز غير مصرح بها، مستغلة في ذلك الغموض المصاحب لعملية التجنب الضريبي، حيث أن الملاك ليس لديهم المعرفة الكاملة بكافة ممارسات التجنب الضريبي التي يقوم بها المديرون، مما يترتب عليه زيادة تكاليف الوكالة وضعف هياكل الرقابة الداخلية (بوسي حمدي ، ٢٠٢٠). ومن هنا، وبعد تناول منافع وتكاليف ممارسات التجنب الضريبي سوف يوضح الباحث مقاييس ممارسات التجنب الضريبي.

٤/٢/٧. مقاييس ممارسات التجنب الضريبي:

تعددت المقاييس التى تستخدم لقياس ممارسات التجنب الضريبي ولكن تم الاعتماد على بعض مقاييس معدلات الضريبة الفعلية فى الدراسات الحديثة، وسوف يتناول الباحث بعضاً منها والتي تتمثل فيما يلي :

١/٤/٢/٧. معدل الضريبة الفعلي الحالي Current ETR:

يتم حساب معدل الضريبة الفعلي الحالي من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل عن السنة الحالية فقط بعد استبعاد الضرائب المؤجلة على الدخل المحاسبي قبل الضريبة، حيث يشير الانخفاض في هذا المعدل إلى أن الشركة تدفع ضرائب أقل مما يجب علي أرباحها المحاسبية قبل خصم الضرائب للسلطات الضريبية ، وبالتالي زيادة مستويات التجنب الضريبي بشكل أكثر فعالية (أحمد حامد ، ٢٠٢٣).

وهذا يعني أن هذا المقياس يعكس استراتيجيات التأجيل الضريبي للشركة لأنه يستخدم مصروف ضريبة الدخل عن السنة الحالية وليس إجمالي مصروف ضريبة الدخل (الحالية والمؤجلة) (Putra & Suhardianto, 2020; Yudanto et al., 2021).

وعلى الرغم من أن هذا المقياس يعكس استراتيجيات التأجيل الضريبي، وكذلك تم استخدامه في العديد من الدراسات، إلا أنه يعاب عليه أنه لا يستطيع كشف ممارسات التجنب الضريبي في الأجل الطويل، وكذلك بعض التسويات الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق، بالإضافة إلى عدم ملائمة هذا المقياس عند تطبيق خيارات الأسهم (Lee, Dobiyanski, Minton, & Economics, 2015).

كما يري الباحث أنه على الرغم من أن معدل الضريبة الفعلي الحالي(Current ETR) يُستخدم على نطاق واسع في الأبحاث والدراسات كمؤشر لقياس مستويات التجنب الضريبي، إلا أن هناك العديد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تفسيره. فقد لا يعكس هذا المقياس بالكامل التأثيرات الضريبية الناتجة عن العمليات المعقدة أو الترتيبات المالية طويلة الأجل، والتي قد تكون الشركة قد تبنتها كجزء من استراتيجيات التجنب الضريبي المتقدمة. وعلاوة على ذلك، قد تتأثر قيمته بتغيرات ممارسات التسعير الداخلي، والأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن التعديلات الضريبية التي تعتمد على تفاوت قواعد المحاسبة المحلية والدولية. وبالتالي، ينصح الباحثون باستخدام هذا المقياس مع مؤشرات أخرى لتكوين صورة

متكاملة حول سياسات الشركة الضريبية وتأثيراتها المحتملة على الكفاءة الاستثمارية واستدامة الأرباح.

٢/٤/٢/٧. معدل الضريبة النقدي الفعلي Cash ETR:

يتم حساب معدل الضريبة الفعلي النقدي عن طريق قسمة الضريبة النقدية المدفوعة على الدخل المحاسبي قبل الضريبة، وبالتالي فهو يستخدم لقياس معدل الضريبة المدفوعة عن كل جنيه من الدخل المحقق ، كلما انخفض معدل الضريبة النقدى الفعلي عن معدل الضريبة القانونى (الإسمى) المطبق بالدولة (" Statutory Tax Rate "STR) كلما زادت احتمالية تحقق وفورات ضريبية من أنشطة التجنب الضريبي(Indarto et al., 2021).

يري الباحث أن معدل الضريبة النقدي الفعلي يُساعد في فهم كم من الضرائب تدفعها الشركة بالنسبة لدخلها. لكنه ليس مثالياً، حيث يواجه بعض الانتقادات. أولاً، قد لا يظهر الصورة الكاملة لأن هذا المعدل لا يأخذ في الاعتبار الوقت الذي يتم فيه جني الأرباح مقابل وقت دفع الضرائب. هذا يعني أن النتائج قد تكون غير دقيقة في تقييم كيفية إدارة الشركة لضرائبها. ثانياً، بعض الشركات قد تستخدم هذا المعدل لتبرير تجنب دفع الضرائب عن طريق التركيز فقط على المبلغ المدفوع دون النظر إلى المزايا الضريبية أو الإعفاءات التي يمكن أن تؤثر على إجمالي الضرائب. لذلك، من الأفضل استخدام عدة مقاييس مختلفة للحصول على صورة أوضح عن كيفية إدارة الشركة لضرائبها وتأثير ذلك على استثماراتها.

٣/٤/٢/٧. معدل الضريبة الفعلي النقدي طويل الأجل Long-run Cash ETR:

يتم حساب معدل الضريبة الفعلي النقدي طويل الأجل عن طريق قسمة مجموع الضرائب النقدية المدفوعة خلال عدة أعوام على مجموع الدخل المحاسبي قبل الضريبة خلال نفس الفترة وذلك للتغلب على الانتقاد الموجه إلى معدل الضريبة الفعلي النقدي(Jbir, Neifar, & Makni Fourati, 2021). ويوضح (Khan et al., 2017) أن الميزة الرئيسية لهذا المقياس تتمثل في الطبيعة طويلة الأجل للحساب

التي تساعد على التخلص من التقلبات السنوية عند قياس التجنب الضريبي وكذلك الحد من الآثارالمحتملة للإعفاءات والمسموحات الضريبية. وذلك نظراُ لأن هذا المقياس يعتمد على بيانات عدة سنوات تتراوح من ٣ إلي ١٠ سنوات بدلاً من الاعتماد على بيانات سنة واحدة.

٤/٤/٢/٧. معدل الضرائب المؤجلة Defferred Tax Rate "DTR:

تعد إستراتيجية الضرائب المؤجلة أحد أنشطة التجنب الضريبى، ويقاس معدل الضرائب المؤجلة وفقاُ للمعادلة الآتية (Putri & Aristantia, 2022; Tee et al., 2022; Yudanto et al., 2021):

صافي الربح قبل الضرائب. /مصروف الضرائب المؤجلة = معدل الضرائب المؤجلة

كلما زاد معدل الضرائب المؤجلة دل ذلك على ارتفاع ممارسات التجنب الضريبي.

يري الباحث أن استراتيجية الضرائب المؤجلة تُستخدم كوسيلة لتأجيل دفع الالتزامات الضريبية إلى فترات مستقبلية، مما يُمكن الشركة من الاحتفاظ بمزيد من السيولة المالية في الأجل القصير. ورغم أن هذا المقياس يُساعد في تقييم كيفية استغلال الشركات للضرائب المؤجلة، إلا أنه يواجه بعض الانتقادات. أحد هذه الانتقادات هو أنه قد لا يعكس بدقة التزامات الشركة طويلة الأجل، خاصة إذا لم تتحقق الفوائد المستقبلية المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن يؤدي إلى تعقيدات في التقييم بسبب تغيرات القوانين الضريبية بمرور الوقت، مما يجعل من الصعب على المحللين قياس التأثيرات بدقة. لذلك، يُفضل الجمع بين معدل الضرائب المؤجلة ومقاييس أخرى لتقديم رؤية أشمل وأكثر توازنًا حول الممارسات الضريبية للشركة.

٥/٤/٢/٧. الفروق الضريبية الدفترية (Book-Tax Differences (BTD:

الفروق الضريبية الدفترية عبارة عن الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية: (الفروق الضريبية الدفترية

= الدخل قبل الضريبة المحاسبي – الدخل المقدر الخاضع للضريبة ويتم حسابه من خلال قسمة (مصروف الضريبة / معدل الضريبة القانوني) (Indarto et al., 2021; Sayati et al., 2023). ويمثل ارتفاع الفروق الضريبة الدفترية مؤشراً لزيادة ممارسات التجنب الضريبي، ولكن يؤخذ عليها أن الفروق الضريبية الدفترية يُمكن أن تتأثر بإدارة الأرباح، وقوانين الضرائب والاختلافات في المعايير المحاسبية.

٦/٤/٢/٧. معدل الضريبة الفعلي المحاسبي GAAP ETR:

يُحسب معدل الضريبة الفعلي المحاسبي Accounting ET بقسمة إجمالي مصروف ضريبة الدخل(مجموع مصروف الضريبة الحالي والمؤجل) / الربح المحاسبي قبل الضرائب وعادة ما تتم مقارنة معدل الضريبة المحاسبي الفعلي بمعدل الضريبة القانوني المطبق في الدولة Statutory Tax Rate لتحديد مدى ممارسة الشركات للتجنب الضريبي، فكلما زادت الفروق بينهما كلما دل ذلك علي زيادة ممارسات التجنب الضريبي (Alfandia & Putri, 2023).

٨- الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وممارسات التجنب الضريبي وتحليلها:

ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الدراسات التي تناولت دراسة أثر الروابط السياسية علي ممارسات التجنب الضريبي، قامت **دراسة (Putra & Suhardianto, 2020)** بفحص واختبار تأثير الروابط السياسية على ممارسات التجنب الضريبي. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ١٠٧٩ شركة في بورصة الأوراق المالية الإندونيسية، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتي عام ٢٠١٨. وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتم قياس متغير الروابط السياسية بمؤشر يساوي ١ إذا كان لدى الشركة عضو واحد على الأقل مرتبط سياسياً في مجلس الإدارة أو يُساوي صفر بخلاف ذلك؛ وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي الحالي Current ETR ومعدل الضريبة النقدي الفعلي Cash ETR. وقد توصلت هذه الدراسة إلي **وجود علاقة سالبة** بين الروابط

السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الشركات التي لديها علاقات أو روابط سياسية لن تُسيء استخدام سلطتها في ممارسة التجنب الضريبي، حتي لا تضر بسمعتها الجيدة.

كما قامت **دراسة (Indarto et al., 2021)** أيضاً باختبار تأثير الروابط السياسية على ممارسات التجنب الضريبي. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ١٠٨ شركة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا وذلك عن الفترة من عام ٢٠١٣ وحتي عام ٢٠١٩، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتم قياس متغير الروابط السياسية بمؤشر يساوي ١ إذا كان لدى الشركة عضو واحد على الأقل مرتبط سياسياً في مجلس الإدارة أو يُساوي صفر بخلاف ذلك؛ وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي ETR والفروق الضريبية الدفترية Book Tax Differences . وقد توصلت هذه الدراسة إلي **وجود علاقة سالبة** بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الشركات ذات الروابط السياسية القوية تحصل على مزايا ضريبية خاصة لا تتاح للجميع، مما يعزز حالة عدم المساواة الاقتصادية. في المقابل، تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتمتع بنفس الروابط السياسية نفسها مضطرة لدفع ضرائب أعلى، مما يجعلها في موقف تنافسي غير عادل. بمعني أخر، الشركات التي تتمتع بعلاقات قوية مع الجهات السياسية تكون أقل احتياجًا أو رغبة في اللجوء إلى أساليب لتقليل الضرائب المستحقة عليها، لأنها غالبًا ما تحصل على مزايا وتسهيلات ضريبية من الحكومة بسبب هذه الروابط.

وعلاوة على ذلك، قامت **دراسة (Rustiarini & Sudiartana, 2021)** بفحص العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي ودور هيكل الملكية كمتغير محفز. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ١١٩ شركة مدرجة في البورصة الإندونيسية بإجمالي ٣٥٧ مشاهدة، شملت الفترة من عام ٢٠١٧ وحتي عام ٢٠١٩، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتم قياس متغير الروابط السياسية بمؤشر يُساوي ١ إذا كان لدى الشركة عضو واحد على الأقل مرتبط سياسياً في مجلس الإدارة أو يُساوي صفر بخلاف ذلك، وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام

معدل الضريبة الفعلي المحاسبى GAAP ETR. وقد توصلت هذه الدراسة إلي **وجود علاقة موجبة** بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الروابط السياسية يمكن أن توفر للشركات والأفراد نوعاً من الحماية من الفحص الضريبي. حيث أن الشركات ذات الروابط السياسية القوية قد تكون أقل عرضة للفحص الضريبي الصارم، أو قد تتلقى معاملة تفضيلية من السلطات الضريبية. هذا يمكن أن يشجع على ممارسات التجنب الضريبي بشكل أكبر. بالإضافة إلي أن الملكية الإدارية كمتغير محفز يقوي العلاقة الموجبة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي. من ناحية أخري، فإن الملكية المؤسسية تُضعف العلاقة الموجبة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي.

وأيضاً، قامت **دراسة (Putri & Aristantia, 2022)** باختبار تأثير الروابط السياسية ونمو المبيعات والملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ٩٩ شركة من الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية، شملت الفترة من عام ٢٠١٧ وحتي عام ٢٠١٩، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد ببرنامج SPSS 25. وتم قياس متغير الروابط السياسية بمؤشر يُساوي ١ إذا كان لدى الشركة عضو واحد على الأقل مرتبط سياسياً في مجلس الإدارة أو يُساوي صفر بخلاف ذلك، وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبى GAAP ETR ومعدل الضريبة المؤجلة Defferred Tax Rate "DTR. وقد توصلت هذه الدراسة إلي **عدم وجود علاقة** بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الشركات سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة فهي ملتزمة بدفع الضرائب.

كما قامت **دراسة (Tee et al., 2022)** بفحص تأثير الروابط السياسية على ممارسات التجنب الضريبي. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ١٣٥ شركة مسجلة في بورصة الأوراق المالية الماليزية، شملت الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٨، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتم قياس متغير الروابط السياسية بمؤشر يُساوي ١ إذا كان لدى الشركة عضو واحد على الأقل مرتبط سياسياً في

مجلس الإدارة أو يُساوي صفر بخلاف ذلك، وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة المؤجلة Defferred Tax Rate "DTR و الفروق الضريبية الدفترية Book Tax Differences. وقد توصلت هذه الدراسة إلي **وجود علاقة موجبة** بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع السبب في ذلك إلي أنه يُمكن للروابط السياسية أن تؤثر على التشريعات الضريبية من خلال التأثير الذي تمارسه الشركات والأفراد على صناع القرار. الشركات ذات الروابط السياسية القوية قد تكون قادرة على التأثير في صياغة القوانين الضريبية بطريقة تحقق لها مزايا ضريبية، ويًمكن أن تتضمن هذه التأثيرات تعديل القوانين لتوفير إعفاءات ضريبية معينة أو استثناءات خاصة.

وعلاوة على ذلك، قامت **دراسة (Yudanto et al., 2022)** باختبار تأثير الروابط السياسية والملكية الأجنبية على ممارسات التجنب الضريبي، والدور الوسيط للجنس الخاص بالمدير التنفيذي على تأثير الروابط السياسية والملكية الأجنبية على ممارسات التجنب الضريبي. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ٥٠٤٥٤ شركة من جميع أنحاء العالم، شملت الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٨، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتم قياس متغير الروابط السياسية بمؤشر يُساوي ١ إذا كان لدى الشركة عضو واحد على الأقل مرتبط سياسياً في مجلس الإدارة أو يُساوي صفر بخلاف ذلك، وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة المؤجلة Defferred Tax Rate "DTR ومعدل الضريبة الفعلي الحالي Current ETR. وقد توصلت هذه الدراسة إلي **وجود علاقة موجبة** بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الشركات والأفراد الذين لديهم روابط سياسية قوية يُمكن أن يحصلوا على معلومات مبكرة حول التعديلات التشريعية أو السياسات الضريبية الجديدة، وهذا يُمكن أن يمكنهم من اتخاذ خطوات استباقية للاستفادة من الثغرات القانونية قبل الشركات أو الأفراد الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، قد يتمكنون من الحصول على امتيازات ضريبية خاصة أو تخفيضات ضريبية لا تكون متاحة للجميع.

اختبرت **دراسة (Alfandia & Putri, 2023)** تأثير لجان المراجعة والروابط السياسية وجودة المراجعة على ممارسات التجنب الضريبي. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ٣٦ شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا، شملت الفترة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٩. وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتم قياس متغير الروابط السياسية بمؤشر يُساوي ١ إذا كان لدى الشركة عضو واحد على الأقل مرتبط سياسياً في مجلس الإدارة أو يُساوي صفر بخلاف ذلك، وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبى GAAP ETR. وقد توصلت هذه الدراسة إلي **وجود علاقة سالبة** بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع السبب في ذلك إلي أنه يُمكن للشركات أن تتراجع عن دفع الضرائب ويزداد التجنب الضريبي والتهرب الضريبي، لأن التجنب الضريبي المدعوم بالروابط السياسية يمكن أن يُؤدي إلى تآكل الثقة في النظام الضريبي والعدالة الاقتصادية. عندما تري الشركات أن النظام الضريبي يستفيد منه فقط الشركات أصحاب النفوذ السياسي. بمعني آخر، عندما ترى الشركات أن النظام الضريبي يفضل فقط تلك التي لديها نفوذ سياسي، يُمكن أن يزداد الاتجاه نحو التهرب الضريبي ويؤدي ذلك إلى إضعاف الالتزام العام بالقوانين الضريبية.

هدفت **دراسة (Sayati et al., 2023)** إلي اختبار تأثيرالروابط السياسية والرافعة المالية والضرائب المؤجلة على ممارسات التجنب الضريبي. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ٢١٤ شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا، شملت الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢١، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتم قياس متغير الروابط السياسية بمؤشر يُساوي ١ إذا كان لدى الشركة عضو واحد على الأقل مرتبط سياسياً في مجلس الإدارة أو يُساوي صفر بخلاف ذلك، وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام الفروق الضريبية الدفترية Book Tax Differences. وقد توصلت هذه الدراسة إلي **عدم وجود علاقة** بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، نظراً لأن الشركات التي لديها علاقات تحاول الحفاظ علي سمعتها

أمام الجمهور، وهو ما يجعلها تميل إلى الحفاظ على إسمها وصورتها الجيدة، ولذلك تُحاول الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك دفع الضرائب.

تحليل وتقييم نتائج الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تناولت دراسة العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، يركز الباحث في تحليل الدراسات السابقة على إجراء مقارنة بينها من عدة جوانب هي:

الجانب الأول: يتمثل في العلاقة التي تُحاول هذه الدراسة اختبارها أو الهدف والغرض التي سعت إلى الوصول إليه، حيث توصل الباحث إلي أن جميع هذه الدراسات اشتركت في اختبار العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، وذلك بهدف تحديد شكل واتجاه هذه العلاقة.

الجانب الثاني: يتمثل في بيئة التطبيق التي شملتها كل دراسة، حيث تعددت وتنوعت بيئة التطبيق ما بين بيئة الأعمال الأمريكية، بيئة الأعمال الاندونيسية، بيئة الأعمال الماليزية، وغيرها من دول العالم.

الجانب الثالث: يتمثل في الفترة التي شملتها كل دراسة، حيث نجد أن هناك تفاوت في هذه الفترات والتي امتدت ما بين عام ٢٠٠٢ وحتي عام ٢٠٢١، كما تتراوح المدة التي تغطيها العينة ما بين سنة وستة عشر سنة.

الجانب الرابع: يتمثل في طرق جمع البيانات التي اعتمدت عليها هذه الدراسات، حيث نجد أن جميع الدراسات في هذه المجموعة اعتمدت علي بيانات ثانوية متمثلة في بيانات التقارير المالية المنشورة.

الجانب الخامس: يتمثل في النتائج التي توصلت إليها كل دراسة، حيث اتضح من تحليل نتائج تلك الدراسات اختلافها في أثر الروابط السياسية علي ممارسات التجنب الضريبي، حيث توصلت بعض الدراسات (Putri & Aristantia, 2022; Sayati et al., 2023) إلي عدم وجود علاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب

الضريبي، في حين وجدت بعض الدراسات (Rustiarini & Sudiartana, 2021; Tee et al., 2022; Yudanto et al., 2022) أن هناك علاقة موجبة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، ويرجع ذلك إلي العديد من الأسباب من ضمنها أن الشركات التي تشعر بامتياز من قبل الحكومة تميل إلى ممارسة التجنب الضريبي لأنها تشعر بالحماية ولن يتم فحصها بالتفصيل من قبل السلطات الضريبية، وكذلك فإنه يُمكن للروابط السياسية أن تؤثر على التشريعات الضريبية من خلال التأثير الذي تمارسه الشركات والأفراد على صناع القرار. الشركات ذات الروابط السياسية القوية قد تكون قادرة على التأثير في صياغة القوانين الضريبية بطريقة تحقق لها مزايا ضريبية. يمكن أن تتضمن هذه التأثيرات تعديل القوانين لتوفير إعفاءات ضريبية معينة أو استثناءات خاصة، وأيضاً فإن الشركات والأفراد الذين لديهم روابط سياسية قوية يُمكن أن يحصلوا على معلومات مبكرة حول التغييرات التشريعية أو السياسات الضريبية الجديدة، وهذا يُمكن أن يمكنهم من اتخاذ خطوات استباقية للاستفادة من الثغرات القانونية قبل الشركات أو الأفراد الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، قد يتمكنون من الحصول على امتيازات ضريبية خاصة أو تخفيضات ضريبية لا تكون متاحة للجميع.

من ناحية أخري، توصلت بعض الدراسات (Alfandia & Putri, 2023; Indarto et al., 2021; Putra & Suhardianto, 2020) إلي وجود علاقة سالبة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي، وأرجعوا السبب في ذلك إلي أن الشركات التي لديها علاقات سياسية لن تُسيء استخدام سلطتها في تنفيذ ممارسات التجنب الضريبي وستتبع هذه الشركات دائماً سياسات تنظيمية مختلفة، حتي لا تضر الشركة بسمعتها الجيدة. وكذلك يُمكن للشركات إن تتراجع عن دفع الضرائب ويزداد التجنب الضريبي والتهرب الضريبي، عندما ترى الشركات أن النظام الضريبي يفيد فقط الشركات التي لها علاقات سياسية قوية، قد تتجه إلى التهرب أو تجنب دفع الضرائب. هذا يُمكن أن يؤدي إلى ضعف الثقة في النظام الضريبي والشعور بعدم العدالة الاقتصادية. فالشركات ذات الروابط السياسية تستفيد من مزايا ضريبية لا

تتوفر للجميع، مما يزيد من عدم المساواة الاقتصادية. في المقابل، تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك هذه الروابط نفسها مضطرة لدفع ضرائب أعلى، مما يضعها في موقف تنافسي غير عادل.

يري الباحث أنه يمكن تلخيص التباين في نتائج الدراسات حول تأثير الروابط السياسية على ممارسات التجنب الضريبي، ويوضح الأسباب المختلفة التي قد تقف وراء هذا التباين:

حيث تُقلل الروابط السياسية من رغبة الشركات في ممارسة التجنب الضريبي، وذلك إما حفاظاً على السمعة الجيدة أو لأن هذه الشركات تحصل على مزايا ضريبية تجعلها أقل احتياجاً للتجنب الضريبي. ومن جهة أخرى، يُمكن للروابط السياسية تعزز من ممارسات التجنب الضريبي. حيث أن الشركات ذات الروابط السياسية القوية لها القدرة على التأثير في التشريعات الضريبية أو الحصول على امتيازات خاصة تتيح لها استغلال الثغرات القانونية، وبالتالي تمارس التجنب الضريبي بشكل أكبر مقارنة بغيرها. كما يري الباحث أنه يُمكن تفسير هذا التباين في النتائج بعدة عوامل، منها البيئة الاقتصادية والضريبية المختلفة في كل دولة، ومستوى الاستقلالية والشفافية في الأنظمة الضريبية، بالإضافة إلى اختلاف الأساليب والمناهج البحثية المستخدمة في كل دراسة.

٩- خلاصة ونتائج البحث:

استهدفت الدراسة الحالية تناول العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحث على الدراسة النظرية من خلال عرض الإطار النظري لكلٍّ من الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي لمنشآت الأعمال بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هذه المتغيرات وتحليلها؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها، وكذلك تحديد اتجاه تلك العلاقات. وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج التي من أهمها؛ اختلاف الآراء حول العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التجنب الضريبي؛ حيث توصلت معظم الدراسات السابقة إلى وجود

علاقة معنوية موجبة بينهما، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة معنوية سالبة بينهما، في حين لم تتوصل بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية بينهما.

١٠- مراجع البحث:

أولًا. مراجع باللغة العربية:

- أحمد حامد محمود عبد الحليم ، (٢٠٢٣) ، " أثر تغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية" ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، ، جامعة حلوان ، المجلد ٣٧ ، العدد الثانى:٦٣٥-٧١٤.
- بوسي حمدي حسن موسى، (٢٠٢٠)، " أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد(٤) ، العدد الثالث :١-٧٠.
- عبد الونيس، إيمان محمد، (٢٠١٧)، قياس أثر الروابط السياسية علي تكلفة رأس المال وعوائد الأسهم للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- عيد محمود أبوزيد ، (٢٠٢٠)، " أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة المحاسبة و المراجعة إتحاد الجامعات العربية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد٢، ٢٢٤ص٢٧٤ص.

ثانيًا. مراجع باللغة الإنجليزية:

1) Alfandia, N. S., & Putri, P. A. (2023). Audit committees, political connections, and audit quality on tax avoidance. ***Journal of Management Science (JMAS)***, *6*(2), 211-216.
2) Berkman, H., & Galpoththage, V. (2016). Political connections and firm value: an analysis of listed firms in Sri Lanka**.** ***Pacific Accounting Review***, *28*(1), 92-106.
3) Cooper, M. J., Gulen, H., & Ovtchinnikov, A. V. (2010). Corporate political contributions and stock returns. ***The Journal of Finance***, *65*(2), 687-724.

4) Dewi, I. G. P. E. R., & Pramanaswari, A. S. I. (2024). The Impact of Political Connection on Tax Avoidance; A Literature Review. ***Jurnal Minfo Polgan***, *13*(1), 390-396.
5) Dyreng, S. D., Hanlon, M., & Maydew, E. L. (2019). When does tax avoidance result in tax uncertainty?. ***The Accounting Review***, *94*(2), 179-203.
6) Eddy, E. P. S., & Angela, A. (2020). The impact analysis of return on asset, leverage and firm size to tax avoidance. ***Jurnal Akuntansi***, *12*(2), 256-264.
7) Faccio, M., Masulis, R. W., & McConnell, J. J. (2006). Political connections and corporate bailouts. ***The journal of Finance***, *61*(6), 2597-2635.
8) Ganguly, K., Mishra, A. K., & Parikh, B. (2023). Do Political connections influence investment decisions? Evidence from India. ***Finance Research Letters***, *52*, 103385.
9) Goldman, E., Rocholl, J., & So, J. (2009). Do politically connected boards affect firm value?. ***The review of financial studies***, *22*(6), 2331-2360.
10) Indarto, B. A., & Widarjo, W. (2021). Political Connections and Tax Avoidance in Indonesia. ***European Journal of Business and Management Research***, *6*(5), 276-282.
11) Jbir, S., Neifar, S., & Makni Fourati, Y. (2021). CEO compensation, CEO attributes and tax aggressiveness: evidence from French firms listed on the CAC 40. ***Journal of Financial Crime***, *28*(4), 1141-1160.
12) Khan, M., Srinivasan, S., & Tan, L. (2017). Institutional ownership and corporate tax avoidance: New evidence. ***The Accounting Review***, *92*(2), 101-122.
13) Kolias, G., & Koumanakos, E. (2022). CEO duality and tax avoidance: Empirical evidence from Greece. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, *47*, 100465.

14) Lanis, R., Richardson, G., Liu, C., & McClure, R. (2022). The impact of corporate tax avoidance on board of directors and CEO reputation. **In *Business and the Ethical Implications of Technology*** (pp. 157-192). Cham: Springer Nature Switzerland.

15) Lee, B. B., Dobiyanski, A., & Minton, S. (2015). Theories and Empirical Proxies for Corporate Tax Avoidance. ***Journal of Applied Business & Economics***, *17*(3).

16) Narayanaswamy, R. (2013). Political connections and earnings quality: Evidence from India**.** ***IIM Bangalore Research Paper***, (433).

17) Putra, Z. K. P., & Suhardianto, N. (2020). The influence of political connection on tax avoidance. ***Jurnal Akuntansi Dan Keuangan***, *22*(2), 82-90.

18) Putri, D. T. S., & Aristantia, S. E. (2022). Does Political Connection, Sales Growth, and Institutional Ownership Affect on Tax Avoidance?. ***Jurnal Akuntansi, Ekonomi Dan Manajemen Bisnis***, *2*(2), 256-265.

19) Rahman, J. M., & Leqi, L. I. (2021). Corporate social responsibility (CSR): focus on tax avoidance and financial ratio analysis. ***Accountancy Business and the Public Interest***.

20) Rustiarini, N. W., & Sudiartana, I. M. (2021). Board political connection and tax avoidance: Ownership structure as a moderating variable. ***Jurnal Dinamika Akuntansi Dan Bisnis***, *8*(2), 128-144.

21) Sayati, A. B., Evana, E., & Dharma, F. (2023). The Effect Of Transfer Pricing, Political Connection, Leverage, And Deferred Tax On Tax Avoidance. ***International Journal of Economics, Business and Innovation Research***, *2*(04), 325-339.

22) Silva, J. C. D., Xavier, W. G., Gambirage, C., & Camilo, S. P. O. (2018). The influence of political connections on the cost of capital and the performance of companies listed on B3. *BBR. **Brazilian Business Review**, 15*, 317-330.

23) Tee, C. M., Teoh, T. T. M., & Hooy, C. W. (2022). Political connection types and corporate tax avoidance: evidence from Malaysia. ***Malaysian Journal of Economic Studies***, *59*(2), 199-220.

24) Trifonov, D. (2021). Political connections of Russian corporations: Blessing or curse?. ***Journal of Behavioral and Experimental Finance***, *29*, 100458.

25) Xu, N., Yuan, Q., Jiang, X., & Chan, K. C. (2015). Founder's political connections, second generation involvement, and family firm performance: Evidence from China. ***Journal of Corporate Finance***, *33*, 243-259.

26) Yu, H. F., Lin, T. J., Chang, H. Y., & Wang, Y. H. (2020). The impact of political connection and information asymmetry on investment efficiency: Evidence from China. ***Sustainability***, *12*(14), 5607.

27) Yudanto, L. A., & Damayanti, T. W. (2021). Political Connection, Foreign Ownership, and Tax Avoidance: Does Executive Gender Moderate the Relationship?. ***Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura***, *24*(3), 408-419.

28) Yudanto, L. A., & Damayanti, T. W. (2021). Political Connection, Foreign Ownership, and Tax Avoidance: Does Executive Gender Moderate the Relationship?. ***Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura***, *24*(3), 408-419.

29) Zhou, B., Ge, J., & Ge, P. (2023). Political connections and labor investment efficiency: Evidence from China's private firms. ***Economics & Politics***, *35*(3), 696-717.